

Distr.: General  
27 April 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا بد لي من أن أوجه انتباه المجتمع الدولي على وجه السرعة إلى الوضع الحرج الذي يواجهه الشعب الفلسطيني، حيث أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تُصعد سياساتها وممارساتها غير القانونية بالاقتران مع تزايد الخروج على القانون والإفلات من العقاب الذي أرسته في صفوف أكثر العناصر تطرفاً من سكانها، ولا سيما المستوطنين الذين نقلتهم بصورة غير قانونية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ولقد كثّفت قوات الاحتلال الإسرائيلية وجموع المتطرفين، بتحريض من الحكومة وتشجيع منها، هجماتها المنهجية والعنيفة والعنصرية وتحريضها ضد الفلسطينيين في محاولات مستمرة لترسيخ الاحتلال وضم الأرض الفلسطينية المحتلة بحكم الواقع، ولا سيما في القدس الشرقية. ولقد أصبحت هذه الأعمال العدوانية تحدث كل ليلة منذ بداية شهر رمضان المبارك، حيث أصيب مئات الفلسطينيين واعتقلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية.

إن الانتشار الواسع لقوات الاحتلال في مدينة القدس القديمة وحولها، والحرمان من الحق في العبادة، بما في ذلك الوصول إلى الحرم الشريف والمسجد الأقصى، وعمليات الإخلاء المستمرة ضد الأسر الفلسطينية في المدينة هي أحدث الانتهاكات التي تضاف إلى قائمة إسرائيل الطويلة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وبالإضافة إلى هذه التدابير الاستفزازية، يعاني الفلسطينيون في القدس من ليالي التحريض المنظم والإرهاب من جانب الجماعات المتطرفة التي تشمل مسيرات عنيفة عبر المدينة يقوم بها مئات المتطرفين اليهود وهم يرددون شعارات وتهديدات معادية للفلسطينيين، بما في ذلك "الموت للعرب" و "فلتحترق القرى الفلسطينية".



الرجاء إعادة استعمال الورق



وبتشجيع من التحريض المعهود الذي أطلقه العديد من السياسيين المتطرفين، بما في ذلك في الحملة الانتخابية الإسرائيلية الأخيرة، أقام مهاجمون شباب ينتمون إلى جماعة "ليهافا" اليهودية العنصرية حواجز على الطرق لاعتراض المركبات الفلسطينية بعنف بينما كانت القوات الإسرائيلية تقف على مقربة ولا تحرك ساكنا. ويتناقض هذا التحريض والعنف اللذان ترعاهما الدولة علنا مع التصريحات التمهيدية التي أدلى بها الممثل الإسرائيلي ضد الأسر الفلسطينية وأطفالها خلال مناقشة مجلس الأمن الأسبوع الماضي بشأن قضية فلسطين. إن مثل هذه التعليقات البغيضة والعنصرية ضد أمة بأسرها - وهي الطريقة التي طالما استخدمتها إسرائيل لتجريد الشعب الفلسطيني الذي تخضعه للاحتلال والاضطهاد من إنسانيته - لا مكان لها في مجلس الأمن أو في أي خطاب حضاري، ويجب إدانتها ورفضها.

وعلاوة على ذلك، ترتبط مباشرة بهذه الثقافة القائمة على الإفلات من العقاب والتفوق العنصري التي يعززها الاحتلال، أعمال العنف المتفشية التي يرتكبها المستوطنون في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، بما في ذلك التخويف والمضايقة والاعتداء على المدنيين، والاستيلاء على منازل الفلسطينيين وتدمير المحاصيل، إلى جانب الهدم المتعمد للمنازل والغارات العسكرية التي يشنها جيش الاحتلال، والتي تكثفت في الأسابيع الأخيرة. وفي بيان صدر في 14 نيسان/أبريل، حذر المقررون للأمم المتحدة من أن عنف المستوطنين قد ازداد بشكل كبير في الأشهر الأخيرة دون أن تتخذ قوات الاحتلال الإسرائيلية الخطوات اللازمة لوقف العنف والتمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك الالتزام بحماية السكان المحتلين.

وشدّد المقررون الخاصون، في جملة أمور، على ما يلي: "إننا نشعر بقلق عميق إزاء جو الإفلات من العقاب الذي تحدث فيه هذه الهجمات. ففي كثير من الحالات، كان الجيش الإسرائيلي حاضرا، أو على مقربة، ولم يتخذ خطوات كافية لحماية الفلسطينيين من هذا العنف. وهذا يرقى إلى نهج تمييزي ذي مستويين للحماية العسكرية وأعمال الشرطة في الضفة الغربية". فعلى سبيل المثال، في حادثة أبرزها المقررون الخاصون وقعت في مدينة الخليل في 13 آذار/مارس، تعرضت أسرة فلسطينية - والداها وأطفالهما الثمانية - لهجوم شنه 10 مستوطنين إسرائيليين، بعضهم مسلح. وعولج الوالدان المصابان في مرفق طبي وتُرك الأطفال يعانون من صدمة نفسية.

ونظرا لكون فصل الربيع يكتسي أهمية اقتصادية وثقافية رئيسية للفلسطينيين فيما يتعلق بالحصاد، ارتفعت أيضا هجمات المستوطنين على الحقول الزراعية والأراضي الزراعية. وفي 12 نيسان/أبريل، استخدم المستوطنون الإسرائيليون الآلات الثقيلة لهدم الحقول الزراعية التي تملكها الأسر الفلسطينية في قرية جالود، بالقرب من نابلس. وفي 19 نيسان/أبريل، جرف المستوطنون الأراضي الزراعية التي يملكها السكان البدو في خربة تل الحمة. ويشكل هذا الهجوم الأخير محاولة أخرى من جانب المستوطنين لاقتلاع السكان الفلسطينيين من ديارهم بهدف استبدالهم ببؤر استيطانية غير قانونية. وفي 21 نيسان/أبريل، رافقت قوات الاحتلال المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين مرة أخرى عندما اقتحموا موقع سبسطية الأثري، بالقرب من نابلس، وألحقوا أيضا أضرارا بالحقول المجاورة ومنعوا المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي.

كما تستمر سياسة إسرائيل المنهجية للتهجير القسري من خلال هدم المنازل والإخلاء القسري بلا هوادة، مع تسريع الاحتلال لحملة الاستيطان الاستعماري والضم التي ينتهجها في غياب أي محاولات لوقفها، واستمرار فشل المجتمع الدولي في الوفاء بمسؤولياته والتزاماته في هذا الصدد، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

وفي 12 نيسان/أبريل، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزلاً فلسطينياً في بيت ساحور، بالقرب من بيت لحم. وفي اليوم نفسه، دُمّرت قوات الاحتلال خياماً سكنية وصادرت مولدات كهربائية في مسافر يطا، وهي عبارة عن مجموعة من حوالي 19 قرية صغيرة بالقرب من مدينة الخليل، تعتمد بشكل كبير على الزراعة والماشية كمصدرين رئيسيين لكسب العيش. وفي 20 نيسان/أبريل، أرغمت أسرة فلسطينية في حي جبل المكبر في القدس الشرقية على هدم منزلها بنفسها لتجنب رسوم الهدم الباهظة التي فرضها الاحتلال عقابياً. وفي اليوم نفسه، أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بهدم 13 منزلاً فلسطينياً في قبلان، قرب نابلس.

ولا تزال المنازل والمنشآت الفلسطينية تهدم وتصادر بحجة أنها تقتدر إلى تراخيص بناء صادرة عن الاحتلال لها، وهي تراخيص يكاد حصول الفلسطينيين عليها أن يكون مستحيلاً. ووفقاً لما ذكرته المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "كسر الصمت"، رفضت إسرائيل ما يقرب من 99 في المائة من طلبات تراخيص البناء الفلسطينية على مر السنين. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 بهدم أكثر من 26 000 منزل ومنشأة يملكها فلسطينيون.

وعانى الأطفال الفلسطينيون أيضاً من موجات متزايدة من الهجمات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي تلجأ بانتظام إلى الاستخدام المفرط للقوة الفتاكة ضد السكان المدنيين العزل. وفي 9 نيسان/أبريل، فقد صبي فلسطيني يبلغ من العمر 14 عاماً عينه بعد أن أطلق الجنود الإسرائيليون الرصاصات الفولاذية ذات الرؤوس المطاطية بشكل عشوائي على حشد من الناس في مدينة الخليل. وفي مقطع فيديو نشر على نطاق واسع على الشبكات الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي، يمكن رؤية الصبي عز الدين البطش واقفاً في متجر لبيع الخضار مع ابن عمه لحظة إصابته في عينه. ومع وجود نواة معدنية محاطة بطلاء مطاطي، فإن المقذوفات "أقل فتكاً" من الذخيرة الحية، ولكنها تمتلك القدرة على القتل والتسبب بالتشويه والشلل والعمى، كما هو مفصل في حالة عز الدين المأساوية، الذي سيعاني من إعاقة مدى الحياة مثل العديد من الأطفال والبالغين الفلسطينيين الآخرين الذين أصيبوا بقسوة جيش الاحتلال وتهوره.

وتتمتع إسرائيل أيضاً في تعذيب وإساءة معاملة الفلسطينيين الذين تحتجزهم في سجونها ومراكز الاحتجاز التابعة لها. وفي حين أن السلطة القائمة بالاحتلال قد قامت على ما يبدو بتطبيع هذا الوضع، فإن هذه السياسة والممارسة المعمول بها منذ 54 عاماً المتمثلة في الاعتقالات التعسفية الجماعية للسكان المدنيين الفلسطينيين والإساءات الشديدة بحقهم، ولا سيما الذكور منهم ومن بينهم الأطفال، يجب التصدي لها باعتبارها تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

ويواجه الفلسطينيون نسبة إدانة تزيد على 99 في المائة في المحاكم العسكرية الإسرائيلية، وهي آلية مركزية تهدف إلى تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته وتجريم وجوده على أراضيه وكفاحه المشروع من أجل الحق في تقرير المصير. وحتى اليوم، يحتجز أكثر من 4 400 فلسطيني، من بينهم 37 امرأة و 140 طفلاً، في السجون الإسرائيلية بصورة تعسفية، ويحتجز 440 فلسطينياً إدارياً، بدون تهمة أو محاكمة، بناء على "أدلة" لا يمكن للمحتجزين أو لمحاميهم الوصول إليها.

وفي هذا الصدد، لا بد لي من أن ألفت انتباهكم إلى قضية منصور شحاتيت، الذي احتجز قسراً في الحبس الانفرادي خلال معظم مدة عقوبته غير القانونية البالغة 17 عاماً. وقد أطلق سراح شحاتيت قبل نحو ثلاثة أسابيع وهو يعاني من أمراض نفسية وعصبية ناجمة عن سنوات من التعذيب والضرب الشديدين، مما منعه من التعرف على أفراد أسرته، بمن فيهم والدته. ووفقاً لمنظمة الضمير الفلسطينية غير الحكومية،

لم يحاسب أي فرد أو وكالة على جرائم التعذيب وسوء المعاملة الموثقة جيدا للفلسطينيين في السجون ومراكز الاستجواب الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، ووفقا لمنظمة العفو الدولية، فإن التعذيب لا يُجرّم حتى يومنا هذا بموجب القانون الإسرائيلي، مما يمكن من تعذيب وإساءة معاملة الفلسطينيين في الأسر الإسرائيلي.

ومنذ بدء الاحتلال في عام 1967، وضعت إسرائيل عشرات الآلاف من الفلسطينيين رهن الاحتجاز الإداري دون تهمة أو محاكمة. وسياسة الاعتقال التعسفي الجماعي السيئة السمعة التي تنتهجها إسرائيل هي من بين العديد من السياسات الأخرى غير القانونية وغير الإنسانية وغير الأخلاقية التي تهدف إلى تخويف السكان المدنيين وقمعهم وترسيخ احتلالها الاستعماري. وقد لاحظت منظمة هيومن رايتس ووتش: "إن استخدام إسرائيل المنتظم للاحتجاز الإداري، على الأقل، يعكس القانون الدولي ويحول الاستثناء إلى قاعدة، على حساب الحق الأساسي في الإجراءات القانونية الواجبة". ولقد دعا المقرر الخاص مايكل لينك إسرائيل، مشيرا إلى تقريره الأول المقدم إلى الجمعية العامة في عام 2017، إلى الامتنثال للقانون الدولي ومعايير الاحتجاز، مشددا على أن "استخدام إسرائيل للاحتجاز الإداري لا يتوافق مع الظروف المحدودة للغاية التي يسمح بها بموجب القانون الدولي الإنساني، ويحرم المحتجزين من الضمانات القانونية الأساسية التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان".

إن مثل هذه الانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، إلى جانب الانتهاكات المتكررة والموثقة للقانون الدولي الإنساني، تجعل إيلاء مجلس الأمن الاهتمام للقضية الفلسطينية بطريقة عملية واستباقية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. إن إنقاذ إمكانية مستقبل السلام والاستقرار والعدالة يعتمد على ذلك. وقد أدت الآثار التراكمية للاحتلال الإسرائيلي العدواني لفلسطين الذي دام 54 عاما، وعقود الاحتلال التي اتسمت بتجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وحرمانهم من حقوقهم، بما في ذلك حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ورد الحقوق، إلى حالة ظالمة وقسرية لم يعد بوسع المجتمع الدولي تجاهلها ويجب ألا يساعد بأي شكل من الأشكال في الإبقاء عليها. ويجب أن يكون التمسك بالقانون الدولي والحفاظ على السلم والأمن على رأس جدول أعمال مجلس الأمن، ويجب ألا تكون فلسطين الاستثناء. وإلى أن تتخذ إجراءات جادة وملموسة، ستظل إسرائيل على إصرارها، تمنع في ارتكاب جرائمها ضد شعبنا مع الإفلات المطلق من العقاب.

ومن الملح أكثر من أي وقت مضى إنهاء شلل مجلس الأمن، الذي سمح لهذا الاحتلال غير القانوني بالازدهار بدلا من إنهائه، كما طالب المجتمع الدولي مرارا وتكرارا وفقا لسيادة القانون ومبادئ الكرامة الإنسانية. ويوفر القانون الدولي وولاية مجلس الأمن أدوات وآليات لاتخاذ تدابير لمحاسبة إسرائيل، ومن أجل إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وتعزيز تحقيق العدالة والسلام، وجعلهما حقيقة واقعة، وليس مجرد كلمات ترد في بيانات سامية.

ومن المعلوم أن سنوات وعقود النقاغس عن العمل في هذا الصدد لم تلحق ضررا جسيما بالشعب الفلسطيني فحسب، بل أثرت أيضا تأثيرا ضارا على أسس القانون الدولي ومصادقية مجلس الأمن والجمعية العامة والأمم المتحدة ككل. وما يراه العالم هو أنه على الرغم من الانتهاكات السافرة والمنهجية للقانون الدولي، لم تحاسب إسرائيل. وفي كل الأحوال، لقد كوفئت، وتعتقد إسرائيل، بعد أن ازدادت جرائمها بسبب الوضع الراهن، أنها قادرة على ارتكاب انتهاكات أكثر من أي وقت مضى ومتابعة سياسات إجرامية أكثر من أي وقت مضى دون أي تكلفة على مكانتها وعلاقاتها الدولية. ويجب أن ينتهي هذا الوضع الظالم بصورة فاحشة. ولا يطلب من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بذل جهود استثنائية لمحاسبة إسرائيل، بل مجرد أن تكون لديه الإرادة لاحترام ومتابعة الأطر وقواعد القانون الدولي القائمة الرامية إلى إنهاء هذا

الظلم التاريخي وأطول احتلال حربي في التاريخ الحديث، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وآخرها قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على رسائلنا السابقة البالغ عددها 711 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 14 نيسان/أبريل 2021 (A/ES-10/857-S/2021/366)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور  
الوزير  
المراقب الدائم

---